لبنان: إعادة فتح البلاد جزئياً مع الالتزام بتدابير وقائية

رئيس الوزراء اللبناني

أعلن رئيس الوزراء اللبناني حسّان دياب إعادة فتح البلاد جزئياً اعتباراً من أمس الاثنين، مع الالتزام بتدابير وقائية لمنع تفشي فيروس كورونا. ونقلت وسائل إعلام لبنانية عن دياب قوله إن «مخاطر رفع الحظر» المفروض في البلاد بسبب كورونا «قد تعيدنا إلى نقطة الصفر» في محاربة الوباء.

وأضاف: «حذرنا من إعادة فتح البلد ومن موجة ثانية من العدوى بكورونا»، مشدداً على أن لبنان يمر الآن «بمرحلة خطرة وحساسة».

وأكد دياب قائلاً: «ندرك أن الاستمرار بإغلاق البلد تنتج عنه تداعيات ونحاول قدر الإمكان تخفيفها، لذا أعلن اليوم أننا سنعيد فتح البلد غداً مرة أخرى».

وتابع: «يجب الالتزام بالإرشادات الوقائية، وأرجو التعامل مع إعادة فتح البلد جزئياً بعناية شديدة وبتحمل المسؤولية وعدم المغامرة حتى لا تتحول هذه المرحلة إلى كابوس».

من جهتها، أعلنت وزارة الصحة اللبنانية اليوم تسجيل 9 إصابات جديدة بكورونا ليرتفع العدد الإجمالي إلى 911 حالة.

وأضافت الوزارة أنه تم في المجمل تسجيل 247 حالة شفاء من كورونا في لبنان و26 حالة وفاة، حيث لم يتم رصد أي وفيات في الـ24 ساعة الماضية.

وفرضت السلطات اللبنانية في وقت سابق تعبئة عامة في مواجهة فيروس كورونا المستجد، فضلاً عن إقفال للمؤسسات على أنواعها منذ منتصف مارس، بالإضافة إلى إغلاق المطار والحدود.

ويشهد لبنان أسوأ أزمة اقتصاديّة منذ الحرب الأهليّة (1975–1990)، وقد فاقمتها إجراءات الإغلاق التي اتُّخذت لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد.

بعد رفضها قرار الضم

هل توقف عمان تنسيقها الأمني مع تل أبيب؟

الملك عبدالله الثاني

يبدو أن الأردن وحيد في معركة لا يريد أن يخوضها أحد، كما يقول مراقبون فتصفية القضية الفلسطينية تتسلل بهدوء ودون صخب –بتخطيط وتنفيذ إسرائيلي وأميركي– في وقت تستحوذ فيه جائحة كورونا على اهتمام الجميع، فكيف للأردن أن يخوض هذه المواجهة؟

فاليمين الإسرائيلي لا يراعي أي وزن للمملكة التي تمتد حدودها الغربية طويلة مع فلسطين المحتلة، و«الحليف الأميركي» يدير الظهر بالكامل للمصالح الأردنية بل ويواصل ضغوطه، والأصعب منهما أطراف عربية منحت نتنياهو مجانيا كل ما يريد وأكثر.

اختار ملك الأردن عبد الله الثاني ذكرى النكبة ليعلي من صوته وقلقه وغضبه حيال قرار مرتقب لإسرائيل بتنفيذ ضم المستوطنات في الضفة الغربية وغور الأردن وشمال البحر الميت، وجاءت رسائل الملك من خلال «دير شبيغل» الألمانية، حيث تبذل عمان مع عواصم أوروبية جهود الساعة الأخيرة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، لثني الأميركيين والإسرائيليين عن قرار الضم بعد شهر ونصف.

في الأثناء، فتحت كلمات الملك عن «صدام كبير مع الأردن في حال نفذت إسرائيل مخططاتها» أبوابا للتوقعات والتحليلات، ما الذي يمكن أن يفعله الأردن للرد على هذا الضم الذي يعطي الاحتلال الإسرائيلي أراضي خصبة تشكل 30% من الضفة الغربية؟ ويمنع إقامة دولة فلسطينية لها حدود من الأردن، ويمهد لتهجير ناعم من الضفة إلى الأردن وفقا لمخاوف سياسيين أردنيين.

على طاولة الملك في هذا القلق المفتوح، معاهدة السلام بين عمان وتل أبيب الموقعة منذ 26 عاما، واتفاقية استيراد الغاز من إسرائيل الذي بدأ تدفقه مطلع هذا العام الصعب، إضافة إلى التنسيق الأمني والاستخباري مع دولة الاحتلال. أوراق ضغط

ويتوقع نائب رئيس الوزراء الأردني السابق الدكتور محمد الحلايقة سحب السفير الأردني وخفض العلاقات بين الجانبين، وكذلك تجميد التنسيق الأمني والعسكري مع إسرائيل وهذا «مهم جدا» برأي الحلايقة، لكنه أكد أن اتفاقية الغاز «ليست مطروحة» كورقة للضغط، مشيرا إلى شروطها الجزائية.

مثل هذه الخطوة –إيقاف التنسيق الأمني– ستخلق انقساما داخل إسرائيل إن فعلها الأردن، وستكون مكلفة على الحكومة الإسرائيلية في تقدير أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأردنية الدكتور حسن البراري.

أما بشأن الحديث عن دور أوروبي وعن محاولة التأثير في الداخل الإسرائيلي عن طريق بعض قوى اليسار وما ينشر يوميا منذ تصريحات الملك في «هارتس» فكشف البراري أن ثمة «إجماع صهيوني على الضم»، وأن اليمين يتسيد المشهد في إسرائيل مدعوما بإسناد أميركي، مبينا أن أوروبا غارقة في مستنقع جائحة كورونا وليس لها سياسة خارجية واحدة، علاوة على أن دورها تكميلي –بحسب البراري– لدور الولايات المتحدة فيما يتعلق بالصراع في المنطقة ومسارات السلام. ويتردد في الصالونات السياسية في العاصمة الأردنية أن الأردن فقد قوته وتأثيره في الحليف الأميركي ولم يعد لدى المملكة القدرة على التأثير في الموقف الأميركي، بينما تقدم أميركا مساعدات للأردن بما يفوق مليارا ونصف المليار دولار سنويا.

ويتردد أيضا أن واشنطن قبل تل أبيب لا تريد دولة فلسطينية، وهو ما يجعل الموقف الأردني معقدا أمام حليف لم يعد يكترث بمصالح الأردن العليا، وبجوار قوة احتلال تريد تصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن، في حين تنشر وسائل إعلام إسرائيلية –من وقت لآخر– تشكيكا بالموقف الأردني «وأن الأردن سيتكيف في النهاية مع كل هذه الترتيبات».

مخاطر قادمة

يشار إلى أن وزير الخارجية الأردني السابق مروان المعشر كشف مطلع هذا العام –نقلا عن مسؤولين أردنيين– أن عمان لا تستطيع أن تفعل شيئا حيال الضغوط الأميركية وأن لا سبيل إلى مقاومة هذه الضغوط. وجاء حديث المعشر عن هذه الضغوط في سياق إظهار حجم المخاطر القادمة التي تخطط لها إسرائيل وتحظى بدعم أميركي، وفي مقدمتها أن إسرائيل لا تريد أغلبية فلسطينية، إذ يبلغ عدد الفلسطينيين 6.6 ملايين نسمة، بينما عدد الإسرائيليين لا يتجاوز 6.5 ملايين إسرائيلي يهودي، وأن لا حل –من وجهة نظر إسرائيل– إلا بتهجير فلسطينيين إلى الأردن. ويرى البراري أن الأردن اليوم لا يمتلك القوة اللازمة لمواجهة إسرائيل كما ينبغي، وأن المملكة تعاني من «انكشاف إستراتيجي كبير» سببه المحيط العربي، لا سيما ما تفعله السعودية والإمارات ومصر سلبا للقضية الفلسطينية، وفي المقابل يذهب الحلايقة إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يستفيد نتنياهو من هرولة عربية باتجاهه تجعله «لا يعطي وزنا للعلاقات الأردنية الإسرائيلية» بحسب تعبير الحلايقة.

ويقول الحلايقة «تصريحات الملك حملت رسائل عدة بلهجة حازمة وسقف مرتفع»، ومنها رسائل إلى محيطه العربي الذي أصبح عائقا بعد أن «قفز بعض العرب على الدورين الأردني والفلسطيني من خلال علاقات أمنية مع الاحتلال الإسرائيلي وهرولة فتحت شهية نتنياهو» على المضي فيما يخطط له وبحيث لا يتراجع عن تلك المخططات، وأعطته مكافآت دون أن يقدم شيئا للفلسطينيين.

بعد سيطرة «الوفاق» الليبية على قاعدة الوطية.. السراج: «قريبون من النصر الكبير»

قال رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني والقائد الأعلى للجيش الليبي، فايز السراج، إن سيطرة قوات حكومته على قاعدة الوطية الإستراتيجية غربي البلاد اليوم «يقربنا أكثر من يوم النصر الكبير»، في حين أكد الجيش الليبي أن هذه السيطرة ستساهم في تحرير جنوبي العاصمة طرابلس وترهونة من قبضة قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

وأشار الجيش إلى أنه تمكن من مصادرة منظومة دفاع جوي روسية بالقاعدة عقب السيطرة عليها، وأنه سيقوم بتفعيل القاعدة فور الانتهاء من تأمين محيطها بالكامل.

وقال السراج –في بيان له عقب إعلان السيطرة على القاعدة– «نعلن بكل فخر واعتزاز تحرير قاعدة الوطية العسكرية من قبضة المليشيات الإجرامية.. انتصار اليوم لا يمثل نهاية المعركة بل يقربنا أكثر من يوم النصر الكبير بتحرير كافة المدن والمناطق والقضاء نهائيا على مشروع الهيمنة والاستبداد».

وكانت «عملية بركان الغضب» التابعة لحكومة الوفاق، قد نقلت عن آمر غرفة العمليات المشتركة، اللواء أسامة جويلي، في وقت سابق قوله إن قواته بسطت سيطرتها على قاعدة الوطية.

وأفاد قائد ميداني بقوات الوفاق بأن هذه القوات دخلت إلى القاعدة صباح أمس الاثنين بعد قصف جوي مكثف. وأضاف المصدر أن قوات حفتر انسحبت من القاعدة عقب هجوم بري شنته قوات الوفاق بأسلحة ثقيلة ومتوسطة من أكثر من محور.

وبعد ساعات فقط من إعلان السيطرة على القاعدة، قصفت قوات حفتر بالصواريخ منطقة القربولي، شرق العاصمة طرابلس، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة آخر، وفق حصيلة أولية.

من ناحية أخرى، أعلن المتحدث الرسمي باسم قوات حكومة الوفاق، العقيد محمد قنونو، أن سلاح الجو التابع لحكومته دمر فجر أمس الاثنين منظومة دفاع جوي روسية هي الثالثة من نوعها خلال يومين. وأضاف –في بيان– أن سلاح الجو شن ضربات جنوب مطار السبعين على طريق الرواغة دمرت خلالها منظومة دفاع جوي روسية من طراز بانتسير ومنظومة تشويش إلكترونية كانت في طريقها لدعم مليشيات حفتر. كما أعلن قنونو تدمير آليات وذخائر وتحييد سبعة عناصر من قوات حفتر في خمس ضربات جوية على قاعدة الوطية الجوية في أقصى غرب ليبيا.

الكوليرا والحمى وكورونا.. تحذيرات من فتك الأوبئة باليمنيين

أعلنت إدارة الأحوال المدنية في مدينة عدن (جنوبي اليمن) وفاة 89 شخصا أمس الأحد بسبب تفشي الأوبئة والحمى؛ ليرتفع عدد الوفيات منذ أمس في المدينة إلى 175. وأكد رئيس إدارة الأحوال المدنية في عدن سند جميل أنه تم تسجيل أكثر من ثمانمئة وفاة منذ مطلع مايو / أيار الحالي وحتى أمس الأحد في المدينة بسبب الأوبئة.

من جهتها، قالت منظمة الصحة العالمية إن عدد الحالات المشتبه في إصابتها بمرض الكوليرا في اليمن منذ يناير الماضي بلغ 112 ألفا و851. وفي السياق ذاته، أطلقت الحكومة اليمنية نداء استغاثة للمنظمات الأممية والدولية لمساندة جهودها في مواجهة جائحة فيروس كورونا.

ودعا وزير الصحة العامة والسكان ناصر باعوم –خلال مؤتمر صحفي عقد الأحد بمقر السفارة اليمنية بالرياض– المجتمع الدولي لتقديم المساعدة العاجلة للقطاع الصحي في اليمن.

وأوضح باعوم أن أولويات الحكومة تتركز في توفير أجهزة التنفس والمسح الأنفي البلعومي لأخذ العينات. وقال باعوم إن الحكومة تعتزم دعم القطاع الصحي بمستشفيات ميدانية وفرق صحية متخصصة، وأسرّة العناية المركزة المتكاملة، ودعم الفئات الأكثر ضعفا.

وأشار إلى تخصيص الحكومة نحو ستة مليارات ريال كموازنة لدعم القطاع الصحي لمواجهة جائحة كورونا في البلاد.

وأعلن افتتاح الحكومة 27 مركزا للحجر الصحي في كافة المحافظات المحررة، إلى جانب تركيب كاميرات حرارية في المنافذ الجوية والبرية، وتوفير أدوات الفحص السريع.

«الفاو»: اليمن قد يواجه كارثة غذائية مع استمرار كورونا

حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، أمس الاثنين، من أن اليمن قد يواجه وضعا «كارثيا» فيما يتعلق بالأمن الغذائي بسبب تفشي فيروس كورونا وتراجع تحويلات العاملين بالخليج. ويعتمد نحو 80 بالمئة من سكان اليمن على المساعدات ويواجه ملايين الجوع.

وقال عبد السلام ولد أحمد المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة وممثلها الإقليمي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا إن «النظام الصحي كان يتعرض بالفعل لضغوط كبيرة وستتراجع قدراته الآن إذا استمر مرض كوفيد19– الناجم عن فيروس كورونا في الانتشار وسيؤثر، بالإضافة إلى ذلك، على حركة الناس والبضائع».

وأضاف: «الوضع قد يكون كارثيا فعلا إذا تحققت كل عناصر أسوأ سيناريو لكن لنأمل ألا يحدث ذلك والأمم المتحدة تعمل على تجنب ذلك». واليمن إلى جانب سوريا والسودان من الدول الأكثر عرضة للخطر في الشرق الأوسط فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وذكرت المنظمة التابعة للأمم المتحدة في تقرير، أمس الاثنين، أن إجراءات العزل العام لمنع تفشي الفيروس من المرجح أن تؤثر على سلاسل الإمدادات الإنسانية التي توفر الغذاء لجزء كبير من السكان. وسجلت الحكومة المعترف بها دوليا 128 حالة إصابة مؤكدة بكوفيد19– و20 حالة وفاة في المناطق التي تسيطر عليها. فيما أعلن الحوثيون الذين يسيطرون على مراكز سكانية في الحضر أربع حالات إصابة وحالة وفاة واحدة جميعها في صنعاء. وأفادت منظمة الصحة العالمية، يوم الاثنين الماضي، أن الفيروس ينتشر دون رصد مما يزيد من احتمالات تفشيه بين السكان، الذين يعانون من سوء التغذية، بصورة تفوق طاقة النظام الصحي بقدراته المحدودة على الفحص.

وهناك حاليا نحو 15.9 مليون يمني يندرجون تحت تصنيف من يعانون انعدام الأمن الغذائي بين السكان البالغ عددهم 28 مليون نسمة. وليس لدى الفاو حاليا تقديرات لما قد يصل إليه هذا العدد إذا استمر المرض في التفشي لكنها تواصل مراقبة الوضع.

وأعلنت الولايات المتحدة في السادس من مايو أنها ستقدم 225 مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي من أجل اليمن بما يشمل العمليات التي تقلصت في الشمال.

وقرر البرنامج تخفيض المساعدات إلى النصف في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون من منتصف أبريل / نيسان بسبب مخاوف الجهات المانحة من أن تكون الجماعة تعطل توزيع المساعدات.

وألمحت الفاو أيضا إلى أن اليمن، وهو أفقر دول شبه الجزيرة العربية، سيتضرر كذلك من انخفاض متوقع في تحويلات العاملين بدول الخليج والتي بلغت نحو 3.8 مليار دولار في 2019، بسبب الغاء الوظائف في ظل أزمة كورونا.

العراق يشجب رفع بعثات أجنبية «علم الشواذ» ببغداد

شجبت وزارة الخارجية العراقية قيام بعثات الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكندا برفع علم الشواذ جنسيا داخل مقراتها في بغداد.

وقالت الخارجية العراقية –في بيان– إن «هذا الأمر يمثل مساسا بالمبادئ والقيم الأخلاقية السامية التي تحترمها الديانات السماوية كافة، فضلا عن تنافيه مع القيم والأخلاق والأعراف الاجتماعية لبلدنا العزيز، واستفزازه للمشاعر والمعاني الدينية المقدسة».

وتابعت «في هذه المناسبة نذكّر كافة البعثات العاملة في العراق بلزوم التقيد بالقوانين المرعيّة في البلاد، ورعاية الأعراف الدبلوماسية والقيم السائدة في المجتمع العراقي». كما أدان الوقف السُني في العراق (مؤسسة رسمية معنية بتنظيم شؤون السُنة الدينية)، الأحد، رفع البعثة الأوروبية علم المثلية في بغداد.

وقال الوقف –في بيان– «نستنكر بأشد العبارات السلوك عديم المسؤولية وغير الأخلاقي لبعثة الاتحاد الأوروبي والسفارتين الكندية والبريطانية لرفعها علم المثليين على أرض العراق». واعتبر الوقف أن ذلك يعتبر «تعديا على الشعب العراقي ودين الإسلام وقيمنا الأخلاقية».

كما أثار رفع تلك البعثات الأجنبية «علم الشواذ» تنديدا ورفضا من جانب نواب وزعماء قوى سياسية عراقية.

وكانت بعثة الاتحاد الأوروبي كتبت عبر حسابها بتويتر «بالاشتراك مع السفارتين الكندية والبريطانية في العراق، ننضم اليوم في بغداد مع بعثات الاتحاد الأوروبي حول العالم في رفع علم قوس قزح (علم الشواذ) للاحتفال باليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية والتحول الجنسي، وتسليط الضوء على حقوق المثليين».

وفي 3 مارس الماضي، أشادت السفارة البريطانية بالعراق –عبر تويتر– بما قالت إنه اعتراف الحكومة العراقية بحقوق الشواذ في البلد العربي. وأثارت التغريدة ردود أفعال غاضبة من رجال دين وسياسيين، دعوا إلى طرد السفير البريطاني من العراق.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن مصادر حكومية –لم تسمها– قولها إن السلطات العراقية لم تتخذ أية خطوة رسمية باتجاه الاعتراف بحقوق الشواذ.